تفاعلا مع حملة «أخبار الخليج» ودعما لمبادرة «ابتسامة».. أطباء لـ«أخبار الخليج»:

التنمر يترك جراحا أعمق من المرض.. والوعي يبدأ من البيت

الدكتورة هالة رضي: الكلمة الطيبة جزء من العلاج.. والأسرة والمدرسة شريكتان في حماية الأطفال

الدكتورة فاطمة خمدن: التوعية حبل نجاة.. وقصصي للأطفال تعزز الثقة بالنفس وتواجه التنمر

كتبت: لمياء إبراهيم

حصدت حملة «أخبار الخليج» لمناهضة التنمر ضد الأطفال المرضى أصداء واسعة في الأوساط الطبية، حيث أكد عدد من الأطباء والاستشاريين أن الدعم النفسي والتوعية المجتمعية لا يقلان أهمية عن العلاج الدوائي، وأن حماية الأطفال من التنمر مسؤولية مشتركة تبدأ من الأسرة وتمتد إلى المدرسة والمجتمع، وذلك دعمًا للحملة الإنسانية التي تقودها الصحيفة، ومساندةً لـ«مبادرة ابتسامة» التابعة لجمعية المستقبل الشبابية، والمعنية بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الأبطال.

وأكدت الدكتورة فاطمة خمدن استشارية الأمراض الجلدية، أن مواجهة التنمر الذي يتعرض له الأطفال المصابون بالأمراض الجلدية الظاهرة تمثل جزءًا أساسيًا من رحلة العلاج، مشيرة إلى أن الأثر النفسي الناتج عن نظرات الرفض أو التعليقات الجارحة قد يكون أشد قسوة من المرض نفسه.

وقالت إن عيادتها تستقبل يوميًا أطفالًا يعانون أمراضًا جلدية مثل الثعلبة والبهاق والصدفية، موضحة أن كثيرًا منهم لا يعانون فقط من أعراض المرض، وإنما من آثار نفسية عميقة بسبب التنمر أو العزلة الاجتماعية أو الاعتقاد الخاطئ بأن هذه الأمراض معدية، مؤكدة أن هذه الأمراض غير معدية على الإطلاق.

وأضافت أن معايشتها اليومية لمعاناة الأطفال وأسرهم دفعتها إلى البحث عن وسائل جديدة للدعم النفسي، فلم تكتفِ بوصف العلاج الطبي، بل اتجهت إلى كتابة قصص موجهة للأطفال تحمل رسائل إيجابية تعزز الثقة بالنفس وتغرس قيم تقبل الآخر والاختلاف.

وأوضحت أن من أبرز هذه الإصدارات قصتي «وانتصرتُ على الثعلبة» و«تحررتُ من الصدفية»، اللتين تهدفان إلى ترسيخ ثقافة احترام الاختلاف لدى الأطفال، ومساعدة المرضى الصغار على النظر إلى أنفسهم بثقة، بعيدًا عن مشاعر الخجل أو النقص التي قد يسببها التنمر.

وأكدت أن نشر الوعي المجتمعي ليس ترفًا، بل يمثل «حبل نجاة» للأطفال المرضى، داعية إلى تكاتف الجميع مع «مبادرة ابتسامة» لنشر ثقافة الرحمة والاحتواء، وبناء مجتمع يحتضن الأطفال ويدعمهم نفسيًا واجتماعيًا إلى جانب علاجهم طبيًا.

من جانبها، أكدت الدكتورة هالة رضي، استشارية أمراض الأنف والأذن والحنجرة، دعمها الكامل لحملة «أخبار الخليج» ومبادرة «ابتسامة»، مشددة على أن التصدي للتنمر ضد الأطفال المرضى واجب إنساني وأخلاقي قبل أن يكون مسؤولية طبية.

وقالت إن خبرتها العملية كشفت عن العديد من الحالات التي تعرض فيها أطفال يعانون تشوهات خلقية أو مشكلات في الأنف أو الأذن أو الحنجرة للسخرية والتنمر بسبب شكلهم أو طريقة نطقهم، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على حالتهم النفسية، ودفع بعضهم إلى العزلة ورفض الذهاب إلى المدرسة أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية.

واستعرضت إحدى الحالات لطفل يعاني شللًا في الأحبال الصوتية منذ الولادة، ما أثر في صوته وجعله عرضة للتنمر المستمر من أقرانه، مؤكدة أن هذا الضغط النفسي انعكس سلبًا على استجابته للعلاج، وأفقده الرغبة في مواصلة جلسات التأهيل، وهو ما يؤكد أن الحالة النفسية تشكل عنصرًا رئيسيًا في نجاح الخطة العلاجية.

وأضافت أن الكلمة الطيبة والدعم النفسي يختصران جزءًا كبيرًا من رحلة العلاج، بينما قد يهدم التنمر ما يبنيه الأطباء على مدى أشهر من العلاج والتأهيل، مؤكدة أن نشر ثقافة احترام المرضى وتقبل الاختلاف يجب أن يكون جزءًا من المنظومة التربوية والصحية في المجتمع.

وشددت على أن الأسرة تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة التنمر، إذ يبدأ غرس قيم الاحترام والرحمة وتقبل الآخرين داخل المنزل، قبل أن تنتقل هذه القيم إلى المدرسة والمجتمع، مؤكدة أن بناء جيل يحترم الاختلاف هو الضمان الحقيقي لتوفير بيئة آمنة لجميع الأطفال، وخاصة المرضى منهم.

واختتمت الدكتورة هالة رضي حديثها بتوجيه الشكر إلى «أخبار الخليج» على تبنيها هذه الحملة الإنسانية، مؤكدة أن استمرار المبادرات التوعوية يسهم في حماية الأطفال نفسيًا، ويرسخ ثقافة مجتمعية أكثر وعيًا وإنسانية، داعية الجميع إلى الوقوف إلى جانب الأطفال المرضى ومساندتهم بالكلمة الطيبة والدعم قبل أي شيء آخر.

○ د.هالة رضي.

○ د.فاطمة خمدن.

إطـــلالة

استعراض الطفل رقميا

هالة كمال الدين

halakamal99@hotmail.com

استعراض الطفل رقميا بات يمثل ظاهرة خطيرة خلال السنوات الأخيرة، بعد أن أصبح غالبية الآباء يتسابقون على تسجيل اللحظات اليومية في حياة أطفالهم وإنجازاتهم وحياتهم عبر التقاط الصور أو مقاطع الفيديوهات ونشر ذلك ليس فقط بهدف مشاركة العائلة أو الأصدقاء، وإنما على الملأ على الانترنت، ومن دون إذن مسبق من أبنائهم إذا كانت أعمارهم تسمح بذلك.

وإحقاقا للحق، هناك فئة حتى لو قليلة من الآباء الشباب اليوم (ومن بينهم ابنتي) يرفضون نشر أي صور لأبنائهم في سن الطفولة، تاركين هذا الأمر لقرارهم بعد البلوغ، ومن ثم النضوج، احتراما لخصوصيتهم، وهو سلوك يستوجب توجيه التحية والتقدير لهم، خاصة في ظل تفاقم ظاهرة استعراض الكثيرين صورا وفيديوهات أطفالهم رقميا.

مؤخرا أصدرت الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة في بريطانيا تحذيرا شديد اللهجة للآباء من نشر صور أطفالهم على الإنترنت، والتي قد تستخدم في إنشاء مواد للاستغلال الجنسي للأطفال، ومن ثم تعرضهم للابتزاز، وذلك في ظل تصاعد موجة المخاوف العالمية من المخاطر التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على سلامة الأطفال في الفضاء الرقمي.

لقد جاء هذا التحذير عقب استهداف مدرسة بريطانية من قبل عصابات إجرامية استخدمت صورا متاحة علنا لتلاميذ المدرسة لفبركة صور جنسية مزيفة لهم بواسطة الذكاء الاصطناعي، قبل أن تبتز الضحايا وتهدد بنشرها إذا لم يتم دفع مبالغ مالية، وذلك وفقا لما أعلنته هيئة مراقبة الانترنت.

أما المصيبة الكبرى فتكمن في هؤلاء الذين يستخدمون أطفالهم للتكسب عبر النت، وهو ما يطلق عليه «هوس الترند» للحصول على المال وتحقيق الشهرة، وهو ما حذر منه أطباء نفسيون ومختصون في القانون وحماية الطفل، لما لذلك من آثار نفسية واجتماعية تواجه هؤلاء الأطفال الضحايا الذين يتعرضون لتصوير تفاصيل حياتهم رغما عنهم من قبل آبائهم في مقاطع فيديو، وبثها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مغتالين بذلك براءتهم، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أضرار كارثية على الصحة النفسية للطفل الذي يفقد بناء على ذلك معرفة الفرق بين العام والخاص، هذا فضلا عن احتمالية تعرضه للتنمر ومن ثم إصابته بالقلق والتوتر واضطراب السلوك.

ومن هنا، تتواصل الدعوات إلى التشريعات التي تنظم ظهور الأطفال في الإعلام الرقمي، وتضمن خصوصيتهم، وتؤمن حمايتهم حتى من آبائهم لو تطلب الأمر.

في الجلسات الحوارية التفاعلية المصاحبة لاجتماع أممي.. وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني:

تطوير البرامج الإسكانية وتحديث منظومة التمويل الإسكاني وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

شاركت آمنة بنت أحمد الرميحي وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني في أعمال الجلسات الحوارية التفاعلية متعددة أصحاب المصلحة، التي عقدت ضمن الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة بمقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، حيث شاركت في جلسة «تحقيق التنمية من أجل الإنسان: توسيع نطاق توفير السكن الملائم، والأراضي، والخدمات الأساسية، وتعزيز الشمول»، إلى جانب جلسة «تسريع التنفيذ: تمويل التنمية الحضرية المستدامة على نطاق واسع»، مستعرضةً تجربة مملكة البحرين في تطوير البرامج الإسكانية، وتحديث منظومة التمويل الإسكاني، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، بما يدعم استدامة التنمية الحضرية ويرتقي بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

واستعرضت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني النهج الذي تتبعه مملكة البحرين في تطوير منظومة الخدمات والبرامج الإسكانية، من خلال توفير حلول إسكانية متنوعة الأغراض للتملك، تشمل إمكانية شراء الوحدات السكنية والأراضي، بالإضافة إلى بناء الأراضي، وكذلك شراء الوحدات السكنية على الخارطة، إلى جانب تطوير برامج التمويل الإسكاني بما يواكب مختلف الفئات المستحقة، ويوفر مرونة أكبر في اختيار الحلول الإسكانية، ويسهم في تعزيز فرص التملك وتحقيق الاستقرار الأسري.

كما تناولت الوزيرة الرميحي الجهود التي تبذلها المملكة للارتقاء بجودة الخدمات الحكومية المرتبطة بالقطاع الإسكاني، من خلال إعادة هندسة الإجراءات، والتوسع في التحول الرقمي، وإطلاق خدمات إلكترونية متكاملة أسهمت في اختصار رحلة المستفيد، وتسريع إنجاز المعاملات، ورفع كفاءة الخدمات الحكومية، بما عزز سهولة الوصول إلى الخدمات الإسكانية، وارتقى بتجربة المستفيد، ورسخ مبادئ الكفاءة والاستدامة في تقديم الخدمات.

وأضافت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني أن تطوير البرامج الإسكانية في مملكة البحرين يقوم على المراجعة المستمرة للسياسات والبرامج، بما يضمن مواكبتها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم حلول أكثر مرونة تستجيب لاحتياجات المواطنين، إلى جانب تعزيز التكامل بين الخدمات الإسكانية والتمويلية، بما يرفع كفاءة المنظومة الإسكانية ويعزز استدامتها.

وسلطت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني الضوء على تجربة مملكة البحرين في تطوير منظومة التمويل الإسكاني، من خلال تنويع أدوات التمويل، وتعزيز الشراكات مع البنوك والمؤسسات التمويلية، وتطوير برامج تمويلية مرنة تتيح خيارات أوسع أمام المواطنين، بما يسهم في تسريع حصولهم على الخدمات الإسكانية، ويدعم استدامة التمويل، ويواكب الطلب المتزايد على الحلول السكنية.

كما استعرضت الوزيرة الرميحي برنامج تطوير الأراضي الحكومية باعتباره أحد أبرز النماذج الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي أسهم في تعظيم الاستفادة من الأراضي الحكومية، وتمكين المطورين العقاريين من تنفيذ مشاريع إسكانية متكاملة وفق معايير الجودة والاستدامة، الأمر الذي وفر خيارات سكنية جديدة للمواطنين، وساعد في تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، وتعزيز كفاءة استثمار الموارد، وترسيخ دور القطاع الخاص كشريك رئيس في دعم منظومة الإسكان.

وأوضحت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني أن تطوير منظومة التمويل الإسكاني لم يقتصر على توفير التمويل، بل شمل ابتكار حلول تمويلية أكثر مرونة، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية والقطاع المالي، بما يسهم في رفع كفاءة تنفيذ البرامج الإسكانية، وتحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز قدرة المنظومة الإسكانية على مواكبة احتياجات المستقبل.

وعلى هامش أعمال الاجتماع عقدت الوزيرة الرميحي لقاء مع أنا كلاوديا روسباخ المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN–Habitat)، حيث ناقش الجانبان آفاق توسيع التعاون الفني بين مملكة البحرين والبرنامج، والاستفادة من الخبرات الدولية في مجالات التخطيط الحضري، وتطوير السياسات الإسكانية، وتعزيز الابتكار في التنمية الحضرية، إلى جانب بحث فرص تنفيذ برامج مشتركة في مجالات بناء القدرات، وتبادل المعرفة، ودعم المبادرات التي تعزز استدامة المدن وجودة الحياة.

وأكدت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني خلال اللقاء أن مملكة البحرين تولي أهمية كبيرة لتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والدول الشقيقة والصديقة، انطلاقاً من إيمانها بأن تبادل الخبرات، وتطوير الشراكات، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، تمثل ركائز أساسية لدعم تطوير البرامج الإسكانية، وتعزيز كفاءة منظومة التمويل، والارتقاء بجودة الخدمات الحكومية، بما يواكب تطلعات المواطنين، ويسهم في تحقيق تنمية حضرية أكثر استدامة.

كما عقدت الوزيرة آمنة الرميحي كذلك لقاءً مع السيد نجا كور مينج وزير الإسكان والحكم المحلي في ماليزيا، جرى خلاله استعراض العلاقات الثنائية في مجالات الإسكان والتخطيط العمراني، وبحث فرص التعاون وتبادل الخبرات في تطوير البرامج الإسكانية، ونماذج التمويل، والشراكة مع القطاع الخاص، والاستفادة من التقنيات الحديثة والتحول الرقمي في تطوير الخدمات الحكومية، إلى جانب مناقشة فرص التعاون في تبادل التجارب الناجحة في تطوير المجتمعات العمرانية المستدامة.

تقدم منحا دراسية للدفعة الأولى

جامعة البحرين للتكنولوجيا تطلق أحدث برامجها للدراسات العليا في العقار والاستثمار

تغطية: زينب علي

تصوير – محمود بابا

نظمت جامعة البحرين للتكنولوجيا حفل إطلاق برنامج الماجستير في إدارة العقار والاستثمار، بحضور الدكتورة ديانا عبد الكريم الجهرمي الأمين العام لمجلس التعليم العالي، وبمشاركة نخبة من كبار قادة الأعمال والرؤساء التنفيذيين وممثلي قطاعي العقارات والاستثمار في المملكة، إلى جانب منتسبي الجامعة والشركاء الاستراتيجيين.

وبهذه المناسبة، أكدت الأمين العام لمجلس التعليم العالي أهمية تعزيز جاهزية مؤسسات التعليم العالي لمواكبة المتغيرات المتسارعة في منظومة التعليم العالي بما ينسجم مع أولويات تطوير المخرجات و توفير خيارات أكاديمية متعددة ومرنة، وذلك لمواءمة المخرجات العلمية مع الأولويات الوطنية، منوّهة بالدور الحيوي الذي يضطلع به المجلس في مراجعة وترخيص البرامج الأكاديمية النوعية التي تلبي احتياجات سوق العمل وتقدم فرص وإعداد كوادر وطنية مؤهلة وقادرة على التنافس في العمل المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء للطلبة الراغبين في الدراسة بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين.

وخلال الحفل، ألقى الدكتور حسن الملا رئيس جامعة البحرين للتكنولوجيا كلمة أكّد فيها أن برنامج الماجستير في إدارة العقار والاستثمار يترجم عمق التزام الجامعة بتقديم تعليم نوعي يركز على متطلبات الصناعة ومواءمة المناهج الأكاديمية مع واقع قطاع الأعمال، بهدف إعداد خريجين مسلحين بالخبرات المتقدمة والمعارف الحديثة اللازمة لدعم التطور المستمر لقطاعات العقارات، الاستثمار، وتقييم العقارات في مملكة البحرين ودول الخليج والأسواق العالمية.

كما ألقى السيد ماجد الخان عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «إنفراكورب»، كلمة سلط فيها الضوء على الفرص الناشئة والواعدة في السوق العقاري الإقليمي، والطلب المتزايد على المتخصصين ذوي الخبرة العميقة في تحليل الاستثمار، تخطيط التطوير، واستراتيجيات النمو المستدام. واستعرض الخان رؤى ثاقبة حول اتجاهات السوق المتغيرة، والدور المتنامي للابتكار والحلول التكنولوجية في تشكيل ملامح البيئة العمرانية المعاصرة، مؤكداً الأهمية البالغة لتطوير كوادر مؤهلة تأهيلاً عالياً قادرة على قيادة نمو القطاع وتعزيز تنافسيته على المدى الطويل.

من جانبه، رحب المهندس عارف هجرس، رئيس جمعية تطوير العقارات البحرينية، بطرح هذا البرنامج النوعي ومساهمته المرتقبة في الارتقاء بالمعايير المهنية ورفع كفاءة العاملين في قطاعي العقارات والتطوير العقاري بالمملكة. وأكد هجرس على الحاجة المتزايدة لخبرات تخصصية دقيقة في مجالات تقييم العقارات، إدارة الأصول، تحليل الأسواق، والتنمية المستدامة، مشدداً في الوقت ذاته على الأهمية البالغة لبناء جسور التعاون والتكامل بين الأوساط الأكاديمية والصناعية لإعداد كوادر مهنية مستقبليّة قادرة على الاستجابة لمتطلبات السوق المتغيرة باستمرار.

كما شهد الحفل تنظيم حلقة نقاشية أدارتها المهندسة المعمارية وأخصائية التطوير العمراني مريم النعيمي، وجمعت نخبة من أبرز رواد القطاع والتنفيذيين، وهم: السيد عدنان حسن محمود (مؤسس شركة كارلتون العقارية)، الدكتور محمد العابد (رئيس إدارة المشاريع في إنفراكورب)، السيدة إيمان المناعي (رئيسة المبيعات في إنفراكورب)، السيد فيصل الدوسري (المدير العام لشركة إسناد القابضة في المملكة العربية السعودية)، والسيدة نور الكوهجي رئيسة الشؤون المالية، استثمارات البنية التحتية العقارية في جي إف إتش (GFH).

واستناداً إلى خبراتهم المتنوعة في مجالات التطوير العقاري، إدارة المشاريع، المبيعات، الاستثمار والتمويل، ناقش المشاركون اتجاهات السوق الحالية، فرص الاستثمار المتاحة، ممارسات التنمية المستدامة، والتحول الرقمي والدور المتنامي للتكنولوجيا في تشكيل مستقبل القطاع العقاري. كما سلطت الحلقة الضوء على الحاجة المتزايدة لكوادر ماهرة في تقييم العقارات، إدارة الأصول، تحليل الأسواق، والتخطيط الاستراتيجي، مؤكدين أن الشراكة بين القطاعين الأكاديمي والصناعي هي الركيزة الأساسية لتطوير مواهب مجهزة تلبي احتياجات سوق العقارات المتنامي في مملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي عموماً.

وفي هذا السياق، فتحت جامعة البحرين للتكنولوجيا باب قبول طلبات الالتحاق بالبرنامج للدفعة التي ستنطلق في سبتمبر 2026م، مفسحةً المجال أمام الطلبة والمهنيين لتطوير خبراتهم العلمية والعملية في الدراسات العليا. ويشكل هذا البرنامج أحدث الإضافات النوعية إلى محفظة البرامج الأكاديمية المتنامية في جامعة البحرين للتكنولوجيا، بما يرسخ رسالتها في تقديم تعليم يرتكز على قطاع الأعمال ويربط الحصيلة المعرفية بالواقع المهني داخل بيئة تعليمية حديثة ذات معايير عالمية.